

أوقفوا عارنا في غزة



الثلاثاء 28 فبراير 2012 12:02 م

فهمي هويدي :

أما من نهاية لمسلسل عارنا في غزة؟.. إذ بعدما اشتركت مصر في حصارها وغضت الطرف عن اجتياحها، ها هي تشارك الآن في إزلامها!

(1)

الخبر أن محطة الكهرباء في غزة توقفت عن العمل في منتصف شهر فبراير/شباط الحالي، الأمر الذي أعرق القطاع في بحر من الظلام، وغاية ما حققته جهود الإنقاذ التي بذلت أنها لم تكف توفر التيار الكهربائي ست ساعات فقط في اليوم! الأمر الذي أعاد بعض الحياة للقطاع، وضاعف من عذابات مليون ونصف فلسطيني أنهكهم الحصار المستمر منذ ست سنوات! ذلك أن انقطاع التيار الكهربائي لفترة تتراوح بين 14 و 16 ساعة يوميا يعني تعطيل شبكة المياه ومن ثم انقطاعها عن آلاف البيوت، وتعطيل شبكات الصرف الصحي والمجاري والمخابز وتهديد حياة مئات المرضى الذين يعتمد علاجهم على استمرار الكهرباء (100 طفل في الحضانات و404 من مرضى الفشل الكلوي ونحو سبعين مريضا في العناية المركزة). في هذا السياق، أعلن رؤساء بلديات القطاع أن انقطاع التيار الكهربائي يوقف استخدام 200 بئر للمياه و40 مضخة صرف صحي وأربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي و10 من محطات التحلية المركزية والمئات من آليات جمع وتحويل النفايات وخدمات المستشفيات!

لا يقف الأمر عند ذلك الحد، لأن الناس بدؤوا في تغيير أوقات نومهم بحيث تتزامن مع ساعات انقطاع التيار الكهربائي، لا سيما طلاب الثانوية العامة والجامعات! حتى عاداتهم الغذائية ونوعية أطعمتهم تم تغييرها بحيث لا تعتمد على الحفظ في الثلاجات! على صعيد آخر حذر بيان لوزارة الزراعة من احتمالات وقوع كارثة غذائية جراء استمرار انقطاع التيار الكهربائي! لأن السلة الغذائية لسكان القطاع المتمثلة في الزراعة والصيد البحري والثروة الحيوانية باتت مهددة بالخطر والتوقف العام، خاصة الآبار الزراعية والآلات التشغيلية ومصانع التعليب والفرز، إضافة إلى مزارع الدواجن المختصة بالتفريخ والإنتاج! هذا إلى جانب أن مئات المراكب والسفن البحرية أصبحت تصطف بلا حراك في ميناء غزة جراء نقص الوقود!

ذلك يحدث في شتاء قطبي شديد القسوة لم تعرفه غزة منذ ثلاثين سنة، لم تنخفض فيه درجة الحرارة بصورة غير محتملة فحسب، وإنما هطلت فيه الأمطار بغزارة شديدة، الأمر الذي ضاعف من معاناة سكان القطاع، خصوصا أولئك الذين يعيشون في الخيام ممن دمرت بيوتهم بسبب الاجتياح الإسرائيلي (خمسة آلاف بيت دمرت كليا و20 ألف دمرت بصورة جزئية).

ذلك كله مترتب على توقف أو شح السولار (الديزل)، أما المعاناة المترتبة على عدم توفر بنزين السيارات فلها صور أخرى أهمها إصابة حركة النقل في القطاع بالشلل، وتكدس آلاف السيارات أمام محطات البنزين طول الوقت، انتظارا للمدد والفرج!

(2)

الكهرباء مشكلة في غزة، لأن الاعتماد فيها على الخارج بصورة رئيسية، خصوصا بعدما تكفل الإسرائيليون بتدمير محطة التوليد الخاصة بالقطاع أثناء الاجتياح الذي تم عام 2006. إذ منذ ذلك الحين أصبح للطاقة مصدران حيويان هما إسرائيل من ناحية ومصر من ناحية ثانية! وحسب تقديرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في القطاع فإن تسيير الحياة الطبيعية يتطلب توفير 320 ميغاواط يوميا (الميغا وحدة قياس تعادل مليون واط). وهذه موزعة كالتالي: 120 ميغا من إسرائيل، وكانت مصر تزود مدينة رفح جزئيا بطاقة إجمالية قدرها 17 ميغا! أما محطة التوليد الخاصة بالقطاع فقد كان مقدرا لها -قبل تدميرها- أن تزود القطاع بما يعادل 140 ميغا، ولكنها لم تعمل بطاقتها! وكانت لا تكاد تنتج ما يعادل 70 أو 80 ميغا! وخلال السنوات الخمس الأخيرة تطور الأمر على النحو التالي، كما يقول المهندس كنعان عبيد رئيس سلطة الطاقة في غزة:

* في الفترة الواقعة بين عامي 2007 و2009 كانت محطة التوليد تعمل بصورة جزئية بعد توريد الوقود الصناعي لها من معبر أبوسالم بطاقة لم تتجاوز 60 ميغاواط، وكان الاتحاد الأوروبي هو الذي يدفع لإسرائيل قيمة الوقود

* في نهاية عام 2009 قرر الاتحاد الأوروبي تحويل المبلغ المخصص لتمويل وقود المحطة إلى خزانة وزارة المالية في رام الله، ولا تعرف بالضبط ملاسبات ذلك التحويل وإن كان المرجح أنه تم بضغط من جانب السلطة هناك وبسبب العلاقات المتوترة بين رام الله وحكومة غزة، فقد تراجعت بصورة تدريجية الكميات التي باتت ترسل إلى القطاع، بحيث أصبحت لا تكاد تغطي تشغيل مولدين من أربعة بمحطة الكهرباء، ثم أصبحت تشغل مولدا واحدا وفي بعض الأحيان لم يكن يتم توريد أي وقود للقطاع، الأمر الذي أدى إلى إطفاء المحطة ووقف تشغيلها عدة مرات عام 2010 بحجة أنه لا توجد مبالغ لشراء الوقود

استخدمت رام الله موضوع السولار سلاحا للي ذراع حكومة القطاع، وفشلت محاولات التفاهم حول الموضوع مع حكومة الدكتور فياض، الأمر الذي أدى إلى استمرار الأزمة، بحيث وصل العجز إلى 50% بمعنى أن الكهرباء المتوفرة غطت فقط نصف احتياجات الناس

* في بداية العام الماضي (2011) أصبح القطاع يعتمد على الوقود المصري الذي يتم توصيله عبر الأنفاق الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة العجز بحيث وصلت إلى 32%. إلا أنه في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي بدأ التضييق على توصيل الوقود عبر الأنفاق، الأمر الذي أدى إلى إطفاء محطة الكهرباء بالكامل يوم 14 فبراير/شباط الحالي، ووصلت نسبة العجز إلى 70%.

* قبل إطفاء المحطة كان التيار الكهربائي يقطع 8 ساعات في نهار يوم و8 ساعات مسائية في اليوم التالي، أما اليوم الثالث فقد كان يمضي بلا قطع وهو ما يعني أن التيار كان يقطع لمدة 16 ساعة كل ثلاثة أيام، لكن الأمر اختلف الآن، لأن قطع التيار أصبح يتراوح بين 14 و16 ساعة يوميا حسب الأحوال الجوية في القطاع

(3)

الموضوع كله سياسي، وتفوح منه رائحة عدم البراءة من أوله إلى آخره ذلك أن المحرك الأساسي لكل ما جرى هو أن في غزة حكومة مغضوبا عليها، من رام الله ومن الإسرائيليين ومعهم الأميركيان، ومن أنظمة "الاعتدال العربي" ومصر من بينها ولأن الأمر كذلك فالهدف النهائي هو كيف يمكن إسقاط تلك الحكومة والأمر لا يقف عند ذلك الحد حيث يفترض أن ينتهي الأمر بإسقاط مشروع المقاومة، حتى ولو كان المظهر الذي بقي منها هو رفض الانصياع لإسرائيل والامتناع عن التنسيق الأمني معها

لقد كانت هذه الفكرة وراء توقف الاتحاد الأوروبي عن تغطية قيمة السولار الذي يتم شراؤه من إسرائيل وتحويل تلك المبالغ إلى رام الله، التي استخدمتها بدورها للضغط على حكومة القطاع وإبتيارها ولم يعد سرا أن مصر ما زالت على موقفها الراض للتعامل سياسيا مع حكومة حماس، وما زالت تعتبر وجود حماس في غزة قضية أمنية، لا يتعامل معها سوى رجال المخابرات العامة وقد رأينا أن رئيس الحكومة السيد إسماعيل هنية قام بجولتين خلال الشهر الأخير زار خلالهما سبع دول واستقبل رسميا على أعلى مستوى فيها جميعا، وفي الرحلتين مر بمصر ولم يستقبله أحد من الرسميين، ولم يتمكن إلا من مقابلة الأمين العام للجامعة العربية وشيخ الأزهر ورئيس مجلس الشعب!

ثمة أسئلة عدة يثيرها المشهد من بينها مثلا: لماذا تم تقليص كميات الوقود التي كانت تصل عبر الأنفاق من مليون لتر يوميا إلى ربع مليون؟ وما دلالة حدوث ذلك التراجع مع قدوم الشتاء القارس؟ وماذا وراء التأجيل المستمر للوفاء بالوعد التي قطعها على أنفسهم رجال المخابرات العامة، بتزويد القطاع بما يعادل 30 ميغا بدلا من 17؟ ثم لماذا تتمسك مصر بأن يتم تزويد القطاع بكميات الوقود عبر معبر "كرم أبوسالم" الذي يتحكم فيه الإسرائيليون بحيث يسلم بعد ذلك إلى ممثلي السلطة في رام الله، في حين أن الأمر يمكن أن يكون أيسر كثيرا لو تم ذلك عبر رفح؟ علما بأن مرور الوقود عبر معبر كرم أبوسالم سوف يخضع للضرائب الإسرائيلية، ثم ضرائب سلطة رام الله، الأمر الذي يعني رفع أسعاره وزيادة كلفته، بما يحمل المستهلك في غزة مزيدا من الأعباء بلا مبرر

وليت الأمر وقف عند ذلك الحد، لأن الدلالة السياسية له أخطر ذلك أن الفلسطينيين في غزة يريدون أن يتعاملوا مباشرة مع المصريين، لكن الموقف المصري بحرصه على توصيل الوقود من خلال معبر كرم أبوسالم يقحم إسرائيل في العلاقة ويحولها إلى وسيط بين المصريين وبين حكومة قطاع غزة وهو أمر مدهش، حيث لا أظن أن تلك مجرد مصادفة

تتضاعف الدهشة إذا علمنا أن ثمة دولا عرضت دفع ثمن الوقود الذي تحتاجه غزة شريطة أن يتم التوصيل من خلال معبر رفح وليس من المعبر الذي تتحكم فيه إسرائيل، علما بأنه معرض للإغلاق في أي وقت ومعلوماتي أن هذه الدول أربع هي: الجزائر وليبيا وتركيا وإيران

(4)

يوم 16 فبراير/شباط عقد المجلس التشريعي الفلسطيني اجتماعا على أضواء الشموع، تحدث فيه النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر مناشدا الدول العربية وعلى رأسها مصر لكي تتدخل بصورة فورية وعاجلة لإنقاذ القطاع من الكارثة التي تهدده

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية على لسان أحد مسؤولي سلطة الطاقة في قطاع غزة أنه تم تشغيل مولد كهربائي واحد في محطة توليد الكهرباء بالقطاع بعد

تزويدها بكمية محدودة من الوقود الصناعي عبر الأنفاق، وأن الاتصالات مستمرة مع المسؤولين المصريين "الذين وعدونا بحل الإشكال، لكننا لا نعرف المشكلة التي تحول دون تزويدها بما تحتاجه من وقود".

لقد قيل لي إن ثمة مشروعا لزيادة الطاقة التشغيلية لمحطة كهرباء سيناء لكي تزود القطاع بحوالي 40 ميغاواط وقدرت تكلفة هذه العملية بمليون دولار سيوفرها بنك التنمية الإسلامي في جدة، إلا أن التنفيذ مرهون بموافقة السلطات المصرية. وثمة مشروع آخر يكلف 32 مليون دولار لربط فلسطين بشبكة الربط الثماني التي تضم إلى جانب فلسطين مصر والأردن والعراق ولبنان وليبيا وتركيا وسوريا. وسيتولى بنك التنمية الإسلامي تغطية هذه التكاليف أيضا. ورغم أن المبلغ معتمد لهذا الغرض منذ عام 2007، فإن سلطة رام الله اعترضت عليه حتى لا تستفيد منه حكومة حماس.

المسؤولون الفلسطينيون الذين تحدثت إليهم في الموضوع وآثروا ألا تذكر أسمائهم حتى لا يثير كلامهم حساسية السلطات المصرية قالوا "إن موقف حكومة رام الله مفهوم، لكن موقف حكومة ما بعد الثورة المصرية مما يجري في غزة ليس مفهوما، ذلك أننا أصبحنا نطالب الآن بالموافقة على ما رفضناه في ظل النظام السابق. فقد رفضنا أن يسافر حجاج غزة من معبر كرم أبو سالم الذي يسيطر عليه الإسرائيليون، ونجحنا في تسفيرهم من معبر رفح، لكننا نفاجأ الآن بأن علينا أن نتزود بالوقود من مصر من خلال ذلك المعبر، ولا نجد أذنا صاغية حين نقول إننا لا نريد أن نتعامل مع مصر عبر وسيط إسرائيلي".

المحزن في الأمر أنه في حين تتعثر محادثات تزويد غزة بالطاقة من مصر، وتخضع لحسابات سياسية معقدة، فإن الغاز المصري يتم "إهداؤه" إلى إسرائيل بسعر رمزي، لكي ينعم الإسرائيليون بالضوء والدفع، بينما أهل غزة يعيشون في الظلام ويرتجفون من البرد. وتلك لقطة مخزية في مسلسل العار.